نص ردن

▪ علاء حسن

قـــــرقـــــوز

المتقاعدون من العمل السياسي ، من أعضاء حزب عراقي معروف بنضاله الوطني وتضحياته الكبيرة ، إصابتهم خيبة أمل كبيرة بعد سقوط الديكتاتورية ، لأنهم كانوا يعتقدون بان الديمقراطية ستنقل أبناء الشعب العراقي إلى مصاف شعوب الدول المتطورة ، بتنفيذ برنامج حكومي يحقق التنمية ويقضي على الفقر ، ويرفع دخل الفرد ، ومثل هذه الأهداف وغيرها كانت شعارات جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة ، واعتراض" المتقاعدين السياسيين " يتعلق بغياب البرنامج الحكومي لتحسين وتطوير الأداء التنفيذي ، وهم يرون بان اندلاع الأزمات المتكررة في العراق جعلت صاحب الحصة الأكبر بالسلطة يحول البلاد من متطورة إلى متورطة بالديمقراطية ، والحكومة التوافقية أو الائتلافية ، وتارة شراكة ومشاركة ووحدة وطنية.

"حزبي متقاعد" له قصة طريفة مع الشعارات فيوم كلف بواجب كتابة شعار على جدار قريب من مركز الشرطة يقع في حي الحرية مطلع عقد الستينات ، لم يكن يعلم بان رجل الأمن يراقبه ، وعندما شعر بوجوده غير شعار "الحرية لمعتقلي حزبنا " فأضاف لها" في سوريا" ولكنه لم يتخلص من المساءلة والاستفسار ، ورجال الأمن السريين في ذلك الوقت كانوا يتعاطفون مع شباب المنطقة ، فاكتفى الرجل بالتوبيخ ، والتهديد بالاعتقال في حال تكرار كتابة الشعارات بلون احمر ، وبعد ساعات عاد "الحزبي المتقاعد" ليعيد كتابة الشعار تنفيذا لوصايا مسؤوله ، وفي منزله استسلم لنوم عميق لشعوره بأنه أنجز واجبه الحزبي بانضباط تام ، والشعار سيحقق أهدافه بإطلاق سراح المعتقلين ، استجابة لمطالب الشعب ، وعندما تعرض العراق لزلازل سياسية أحبطت أحلام دعاة الديمقراطية وقتذاك ، ترك الحزبي المتقاعد العمل السياسي ، وتفرغ لشؤون عياله وأحواله ، انطلاقا من إيمانه بان العمل الحزبي" ما يوكل خبز " في ظل نظام قمعي يستوفي ثمن رصاصات إعدام معارضيه من عوائلهم ، مع الإذعان لأوامر دفنهم بسرية تامة .

بعد عام ٢٠٠٣ استعاد "الحزبي المتقاعد " وغيره أحلامهم السابقة بنظام ديمقراطي تعددي ، فشاركوا في العملية الانتخابية، وصوتوا لصالح حزبهم ، وبعد إعلان النتائج ، أصيبوا بخيبة أمل جديدة ، وخلال مناقشاتهم المستمرة والمتوصلة للظروف الذاتية والموضوعية لأسباب الإخفاق ، توصلوا إلى حقيقة أن العملية السياسية بحاجة إلى تصحيح جذري ، يضمن أبعاد القرقوزات من المشهد السياسي ، وإخضاعهم للمحاسبة الشعبية ، لان الشعب هو مصدر السلطات ، والإسراع بتشكيل قانون الأحزاب وتعديل النظام الانتخابي .

صوت "المتقاعدين السياسيين" سرعان ما تبدد وسط صخب وصراخ "القرقوزات" والظهور اليومي في فضائيات أحزابهم ، للدفاع عن منجزات ومكتسبات حققوها للشعب العراقي ، وفي مقدمتها نجاح التجربة الديمقراطية في العراق وجعله من الدول المتطورة المتورطة بنخبة سياسية لم تستطع تسوية خلاف واحد طيلة سنوات، فتعقدت الملفات العالقة ، وأصبح الاقتراب منها، يعني إشعال فتيل أزمة جديدة ، فيما يواصل قرقوزات الحكومة... في سوريا ، وعلى طريقة كاتب الشعار "المتقاعد الحزبي" ،الدفاع عن انجازات وهمية

أزمة وقود جديدة في نينوى تعيد مشهد طوابير المركبات

□ الموصل / نوزت شمدين

المئات من المركبات تشكل مجدداً، طوابير انتظار أمام محطات تعبئة الوقود في مدينة الموصل، مشهد ظن الموصليون أنه أصبح جزءاً من الماضي، بعد أن رفعت حصص المشتقات النفطية، وامتلأت بها مخازن المحافظة، غير أنه عاد ليعلن أزمة جديدة، يراها البعض أنها الأكثر حدة منذ العام 2003.

محطة لتعبة الوقود

مصدر مطلع في محافظة نينوى ذكر لـ"المدى" أن سبب الأزمة الجديدة، استهداف صهاريج نقل البنزين، وتفجير أحدها بعبوة ناسفة في حي التأميم قبل أيام قليلة، فضلا عن تلقي ناقل المشتقات النفطية تهديدات من جهات مجهولة، فامتنعوا عن نقل الوقود بسبب ذلك.

والتبرير الرسمي لأزمة الوقود الجديدة بأنه لأسباب أمنية، يثير دهشة المواطنين واستغرابهم، كون الموصل مرت بأعنف فترة في تاريخها، بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، وتحولت إلى ساحة حرب حقيقية خلال تلك المدة، ومع ذلك، كانت أزمات الوقود التي تظهر أقل وطأة.

وكانت الحكومة المحلية تشكو في العادة، قلة في حصص نينوى من المشتقات النفطية، واستمرار غلق الأنبوب الناقل لها بين مصفى بيجي وناحية حمام العليل جنوب الموصل، لكن بعد أن تم حل جميع تلك الإشكالات، وفي ظل الانتشار الأمني الكبير جدا في كل جزء من نينوى، فأن ظهور أزمة وقود في نينوى ترسم علامة استفهام كبرى بالنسبة للمواطنين.

محافظ نينوى أثيل النجيفي، قال: بأن البنزين متوفر في المخازن وبكميات كافية بعد تشغيل الأنبوب الناقل بين مصفى بيجي ونينوى، لكن شركة توزيع المنتجات النفطية، جابهت مشاكل في قدرتها على التوزيع وإيصال الوقود إلى محطات التعبئة".

وذكر المحافظ أن الاتصالات مستمرة مع الشركة لتجاوز هذه الأزمة بأسرع وقت، وأقر المحافظ بتعرض صهاريج نقل الوقود إلى استهداف من قبل مسلحين، وقال بأن إجراءات بديلة ستتخذ بدءاً من يوم السبت، دون أن يفصح عنها.

وفي ظل ذلك، عادة الحياة مجدداً، إلى سوق الوقود السوداء، وبلغ سعر لتر البنزين في بعض مناطق الموصل ١٥٠٠ دينار، ويسود حديث هناك، عن أن الأزمة الحالية مفتعلة، بهدف إظهار حكومة نينوى المحلية بمظهر العاجز، وأن الحكومة الاتحادية ستتدخل في اللحظة الأخيرة لإنهاء الأزمة.

آخرون يقولون أن أزمة الوقود في نينوى ظهرت بالتزامن مع وقف تزويد إقليم كردستان بالبنزين، وهي إشارة إلى عقوبة فرضت على المحافظ لتقاربه الأخير مع الإقليم، ومع أن كل هذه الأحاديث شائعات لا تخرج عن نطاق الشارع، إلا أن الرد الرسمي ما زال غائبا.

وكانت اللجنة الأمنية في نينوى، والتي يرأسها محافظ نينوى أثيل النجيفي، قد عقدت في وقت سابق اجتماعاً موسعا حضره مدير المنتجات النفطية فرع الموصل عماد فكتور، لمناقشة سبل توفير الحماية اللازمة لناقلي الوقود في مركز قضاء الموصل وأقضية ونواحي المحافظة.

ولفت محافظ نينوى إلى ضرورة إيجاد خطط بديلة لنقل المنتجات النفطية بانسيابية أفضل، وذلك بعد وقوع حوادث استهدفت الناقلين، ولفت أيضا إلى ضرورة أن يكون للأجهزة الأمنية خطة جديدة وواضحة للعمل في تذليل الصعوبات التي يواجهها أصحاب سيارات النقل.

عضو مجلس محافظة نينوى يحيى عبد محجوب، أعلن في تصريحات صحفية، أن صهاريج لنقل المنتجات النفطية، فجرت في نينوى مؤخراً باستخدام عبوات ناسفة أو لاصقة، وهذا هو سبب أزمة الوقود الحالية في المحافظة.

ومن دون أن يسمها، قال محجوب: إن "هناك أيدي تحاول إبقاء محافظة نينوى غارقة في أزماتها، وأن على الجهات التنفيذية التحرك بسرعة من أجل إنهاء الأزمة".

وأضاف محجوب أن مجلس محافظة نينوى أجرى اتصالات مع قيادة عمليات نينوى، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة الأمر، وتوفير الحماية اللازمة لسائقي صهاريج نقل الوقود.

ندوة علمية توصي بحلول لمعالجة المشكلة السكانية في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

سلطت ندوة علمية أقامتها جامعة البصرة، الضوء على المشكلة السكانية في المحافظة وتأثيراتها الاقتصادية والبيئية.

وقال مدير إعلام الجامعة الدكتور سامي هاتو لـ"المدى"، على هامش الندوة التي أقامها قسم الجغرافيا في كلية التربية للبنات بجامعة البصرة تحت بعنوان (واقع ومستقبل المشكلة السكانية في مدينة البصرة): إن الندوة سلطت الضوء على المشكلة السكانية في المدينة وتأثيراتها الاقتصادية والبيئية، من خلال مناقشة عدة محاور تقدم بها عدد من الأساتذة المتخصصين في هذا الشأن.

وأضاف هاتو "تناول الباحثون في الندوة واقع ومستقبل المشكلة السكانية في البصرة، بالتركيز على أبرز الملامح التي تتلخص في زيادة حجم السكان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ دخلت مدينة البصرة ضمن ترتيب المدن المليونية وهذا يكشف عن نموها السريع حجما ومساحة".

وبين "ناقش الباحثون مشكلة الهجرة إلى المدينة التي ضاعفت المشكلة السكانية، وما أفرزته من آثار مرتبطة بالمضامين الاجتماعية مثل التعليم و الصحة والإسكان، إذ تتعرض هذه الخدمات لضغط وعجز عن تحقيق الرفاهية التي يطلبها الفرد والمجتمع".

وتابع بالقول: إن الندوة "تطرقت إلى تأثير المشكلة السكانية في الواقع التعليمي لمدينة البصرة، من خلال عرض التحديات الكبيرة التي تواجهها المدينة في الخدمات التعليمية والتي تعد إحدى بوابات تطور المجتمع وازدهاره"، مشيرا إلى أن المدينة المطلوب "توفير الخدمات التعليمية كما ونوعا وفق المعايير المعتمدة لتغطي حاجات سكان المدينة للوصول إلى الهدف المنشود".

ولفت هاتو إلى أن "الباحثين تناولوا بالتحليل والمداخلات الواقع الاقتصادي للسكان، والاتجاه إلى مدن الضواحي، أو ما يسمى (مدن المستقبل)، وحلول المشكلة السكانية، من خلال إمكانية استحداث محاور جديدة لمدن الضواحي قريبة لمدينة البصرة تجذب السكان بما تقدمه من خدمات وتوفره من فرص عمل، كمخرج ملائم لتحجيم المشكلة السكانية في المدينة، فضلا عن إعادة التخطيط الحضري للمناطق المتجاوز عليها".

رئيسة قسم الجغرافيا الدكتورة أمل المنصوري أوضحت لـ"المدى" أن الباحثين خرجوا بعدة توصيات أبرزها، إعداد سياسات سكانية تقوم على الاعتراف الصريح بالمشكلة السكانية، وكذلك الدعوة إلى التخطيط لإنشاء أحياء جديدة ذات طاقة استيعابية معينة، والعمل على تضمين مناهج الكليات والمعاهد والمدارس مادة التربية السكانية التي تتضمن قاعدة معرفية لمفهومها وأهدافها ومجالاتها".

وتابعت بالقول: إن من بين التوصيات التأكيد على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات سكانية عبر منظومة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) تشترك فيه المؤسسات العلمية والإحصائية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية كافة، لتوفير البيانات المطلوبة وتداولها بين الباحثين"

وأفادت المنصوري بأن الباحثين طالبوا بضرورة توفير الأعداد المطلوبة من المباني المدرسية بما يتناسب مع الحاجة السكانية وتوفير المساحات التعليمية لتحقيق الكفاءة المساحية للمبنى المدرسي وفك الازدواج بين المدارس الثنائية والثلاثية الدوام.

مسوّقو الحنطة يصطفون لأيام أمام سايلو الحلة

□ الحلة / إقبال محمد

على جانبي طريق حلة بغداد، تصطف مئات السيارات المحملة بمحصول الحنطة بانتظار تفريغ حمولتها في سايلو الحلة.

وشكا عدد من الفلاحين معاناتهم في دخول السيارات المحملة بالحنطة إلى السايلو، مشيرين إلى أن عملية الدخول تشهد إرباكا شديدا، إذ ينتظم الفلاحون أمام السايلو لمدة يومين أو ثلاثة أيام بسبب تأخر تسلم المحصول منهم، والحصول على نتائج تحاليل المختبر الذي يسبب لهم خسائر كبيرة لتحول محاصيلهم من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية مع أنها نظيفة.

وقال الفلاح مطشر نعمة لـ"المدى": إن "عملية تسويقنا محصول الحنطة أصبحت مزعجة وصعبة، خاصة أننا من الطبقات الفقيرة ولا يوجد لدينا أي مورد مالي سوى هذا المحصول".

وأضاف "حين نسوق المحصول ننتظر يوما ويومين وأكثر أمام السايلو من أجل تفريغ حمولة السيارة والقيام بعمليات الفحص داخل المختبرات"، مؤكدا "التأخير تسبب لنا بخسارة مالية كبيرة إذ أن جميع السيارات التي يسوق بها الفلاحون محاصيلهم مستأجرة ما يعني أننا ندفع كل يوم أجرة تأخير".

ولفت نعمة إلى أن "هناك المحسوبية والمنسوبية والعلاقات الشخصية التي تتحكم بدخول السيارات وقد يكون هناك رشاوى بين البعض"، متمنيا على "المسؤولين عن التسويق أن ينظروا بعين المسؤولية للفلاحين ويقوموا بواجباتهم بصورة صحيحة وأن يستمر الدوام على مدار ٢٤ ساعة لتسلم المحاصيل".

المزارع حسين محمود أفاد بأن "العلاقات الخاصة ما بين الاستعلامات والمختبر داخل سايلو الحلة تلعب دورا كبيرا في دخول الشاحنات المحملة بمحصول الحنطة، وهذه الطريقة تسبب لنا خسائر كبيرة جدا".

وبين "أنا انتظر أمام السايلو منذ يومين ولم استطع تسليم محصولي إلى المختبر لغرض فحصه، ومن ثم تسليمه للموظفين المختصين"، مضيفا "معاناتنا كبيرة جدا ونطالب بزيادة المنافذ المخصصة لعمليات التسويق".

من جهته، نفى مدير سايلو الحلة المهندس هيثم عبد الأمير في تصريحات صحفية، ما يتحدث عنه الفلاحون بخصوص دخول مركبات الحمل بطريقة مخالفة للنظام، موضحا أن "هنالك مركبات محملة بالحنطة الاسترالية المستوردة وتابعة لوزارة التجارة تدخل بصورة اعتيادية، كما هناك أيضا مركبات المطاحن الحكومية"

وأشار إلى أن "الفلاحين عندما يشاهدون هذه المركبات تدخل السايلو يظنون أنها تدخل بطريقة غير قانونية"، مبينا أن المركبات التابعة للوزارة وتلك الخاصة بالمطاحن لا تسري عليها تعليمات مركبات تسويق المحاصيل.

وعن المختبر وكيف تصنيف المحاصيل، أوضح عبد الأمير أن تسلم الحنطة لا يعتمد على الشوائب فقط وإنما نوعية الحنطة والرطوبة والوزن النوعي وعدم وجود حشرة (السونة)، وكذلك نسبة (الكسرة) في الحبوب المسوقة، مشيرا إلى أن "الفلاح يعتقد أن ما يسلمه هو من الدرجة الأولى ولكن إن وجدت الأشياء التي ذكرناها فسوف يصنف المحصول ضمن الدرجة الثانية".

وعن الزخم الموجود على سايلو الحلة الكبير وعدم فتح منافذ أخرى، ذكر عبد الأمير أن هناك سايلوات تابعة لوزارة الزراعة مثل سايلو المشروع وأبي غرق تتسلم المحصول، مضيفا أنه تم التعاقد مع وزارة الزراعة على فتح سايلو المدحتية لتخفيف الزخم عن سايلو الحلة.

وأفاد بأن أسعار شراء المحاصيل من المسوقين لم تختلف عن العام الماضي وهي بواقع ٧٢٠ ألف دينار للطن الواحد من حنطة الدرجة الأولى، و٦٢٠ ألف دينار للدرجة الثانية، أما الشعير فبسعر ٥٢٠ ألف دينار للطن الواحد.

وعن توقعاته بشأن الكميات التي سيتم تسويقها خلال الموسم الحالي، قال: "أتوقع أن تزيد على ٧٠ ألف طن، إلا أن هذه الكمية لا تكفي إلا لشهرين ونصف الشهر فقط لاستهلاك المحافظة، داعيا الفلاحين إلى تصدير محاصيلهم دفعة واحدة وليس على دفعات وذلك لتخفيف الزخم عن المنافذ التسويقية وليتجنب الفلاح الجهد والعناء.

أفاد بوجود خطط مستقبلية لإعادة الكفاءات المهاجرة

رئيس جامعة بغداد يشكو قلة التخصيصات المالية

□ المدى / غفران الحداد

الموسوي

جامعة بغداد

شكا رئيس جامعة بغداد من صعوبات ومعوقات تواجهها الجامعة بسبب قلة الميزانية السنوية، فيما أشار إلى خطط مستقبلية لاستيعاب الكفاءات العلمية المهاجرة.

وقال الدكتور موسى الموسوي في لقاء مع "المدى": إن لدى الجامعة خطط عدة لتطوير الملاك التدريسي والاحتياجات المطلوبة للارتقاء بالعملية التدريسية، "لكن لدينا صعوبات ومعوقات في هذا الجانب، إذ أن ميزانية جامعة بغداد ليست بمستوى الطموح الذي نرغب فيه، ومع ذلك نعمل قدر المستطاع لتطوير وإنجاز ما يمكن انجازه".

وأضاف "بعض كليات الجامعة تحتاج للدراسة التطبيقية، وقد وعملنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في الجامعة وزج الأساتذة في دورات تدريبية لتطوير أدائهم المهني".

وبشأن عودة الكفاءات العلمية المهاجرة، أشار الموسوي إلى أن "هناك أساتذة بأعداد كبيرة جداً من مختلف الاختصاصات العلمية متواجدين حاليا في الجامعات العراقية، وليس بالإمكان استيعاب جميع الأساتذة الجامعيين، لكن هنالك خطط مستقبلية لدعوة الملاكات التدريسية المهاجرة".

وبخصوص نسب النجاح، أكد رئيس الجامعة أن "نسبة النجاح في مختلف المراحل الدراسية لجامعة بغداد قد تجاوزت الفترات السابقة، وذلك لما تتمتع به الجامعة من سمعة طيبة ومكانة علمية مرموقة، الأمر الذي جعل الطلبة يقبلون على الدراسة فيها دون غيرها".

وتابع قائلا: "كل يوم يمر علينا يشهد نشاطا متميزا من خلال الزيارات الميدانية وإقامة الندوات واحتواء الطلبة ومواهبهم عبر المهرجانات والمؤتمرات التي تعنى بتطوير الفكر الجامعي".

وعن شكاوى الطلبة من المعاملة السلبية من قبل بعض الأساتذة، لم ينفي الموسوي هذه الحالات، إلا أنه قال: "هذه الحالة موجودة ولكنها ليست ظاهرة، بل حالة فردية، وعند تلقي شكوى من الطلبة ضد تدريسي أو تدريسية لسوء المعاملة، يتم تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع لتقصي الحقائق، وفي حال إثبات ذلك يحال الأستاذ إلى لجنة انضباطية". وبشأن إعادة فتح الدراسات المسائية الجامعية، لفت الموسوي "لا نستطيع أن نضغط على الكلية لفتح دراسة مسائية، ربما لقلة الكوادر التدريسية، كما أن الأستاذ الجامعي الذي يدرّس صباحاً غير ملزم بالتدريس في الفترة المسائية، وهذا الأمر متروك لإدارة الكلية". وعن واقع الأقسام الداخلية ومستوى الدعم الذي تتمتع به من قبل رئاسة الجامعة، ذكر الموسوي أن "جميع الخدمات والتجهيزات متوفرة للطلبة، رغم أعدادهم الكبيرة"، مبينا "لدينا أكثر من ستة آلاف طالب وطالبة وقد استطعنا احتوائهم جميعاً"، مشيرا إلى أن كل مجمع في الأقسام الداخلية تتوفر فيه مولدة كهربائية ضخمة، وفي بعض المجمعات تتوفر قاعات للحاسوب والانترنيت والرياضة". واختتم رئيس جامعة بغداد حديثه بالقول: "بعض وسائل الإعلام لا تكون حيادية في نقل الحقيقة من داخل الأقسام الداخلية، فعند قيام قناة فضائية بإجراء لقاءات مع الطلبة في الأقسام الداخلية ويصادف انقطاع التيار الكهربائي أثناء التصوير، يتم نقل الحالة وكأن التيار الكهربائي غير متوفر

غـــداً الـبـــدء بـتـرقـيـم الـــــثروة الحـيـوانـيـة في الـبـلاد

□ بغداد / قيس عيدان

تنطلق يوم غد الأحد في محافظة كربلاء عملية الترقيم الفعلي للثروة الحيوانية في العراق، وتشمل جميع المحافظات وبضمنها إقليم كردستان. أعلن ذلك وكيل وزارة الزراعة الدكتور مهدي ضمد القيسي، خلال مؤتمر صحفي حضرته "المدى"، مبينا أن هذا المشروع ينفذ من خلال المبادرة الزراعية وبالتعاون الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. وأشار إلى أن هذا المشروع من المشاريع المهمة التي ستحقق فائدة للثروة الحيوانية في البلد، مضيفا أن الترقيم سيكون وفق أجناس وأنواع وأعمار الحيوانات، وسيمنح كل حيوان رقم محكم يختلف من حيوان إلى آخر. وأكد القيسي أنه لن يتم فقدان أي رقم، وسيتم إدخال المعلومات بجهاز خاص، ومن ثم ترسل إلى الجهاز المركزي للإحصاء، مشيرا إلى أن ذلك سيوفر قاعدة بيانات عن أعداد الثروة الحيوانية، وتجمعات الثروة الحيوانية ومعرفة كميات الأعلاف، وتحديد الأمراض وتهيئة اللقاحات اللازمة لها، إضافة إلى رصد حركة الحيوان وعمليات التهريب. وبين وكيل الوزارة أن المشروع يشمل جميع المحافظات وبضمنها إقليم كردستان، وسيبدأ الترقيم بمحافظة كربلاء لأنها لإجراء ذلك، مضيفا أن المبالغ المخصصة لهذا المشروع متوفرة والمحافظات جاهزة لتنفيذه. القيسي أثنى على عمل الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية، والشركة العامة للبيطرة، والهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي، ومديريات الزراعة في بغداد والمحافظات لدورها في هذا المشروع. من جانبه، أفاد مدير عام الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية الدكتور مصدق دلفي بأنه تم تجهيز الأرقام من قبل شركة رصينة متخصصة في هذا المجال، وقد أجريت التجارب عليها.